

Distr.: General
14 December 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الرابعة وخمسون

١٢-١ آذار/مارس ٢٠١٠

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الإستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين ومدى إسهامها في تشكيل منظور جنساني يكفل إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

بيان من المجلس الدولي للمرأة والاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية الحرة، وهما منظمتان غير حكوميتين ذواتا مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2010/1



بيان

١ - إن المنظمتين العضوين في مشروع المنظمات الخمس وهما، الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن التجارية الحرة والجلس الدولي للمرأة، اللتين تتمتعان بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، تؤكدان من جديد بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (بيجين، ١٩٩٥) على إعلان ومنهاج عمل بيجين اللذين تعهدت الحكومات بمقتضاهما بما يلي: القضاء على العنف ضد المرأة؛ وإعلاء منزلة النساء وزيادة أعدادهن في مناصب السلطة واتخاذ القرارات؛ وإنشاء آليات للنهوض بالمرأة.

٢ - ومنذ عام ١٩٨٠، تعكف شراكة مشروع المنظمات الخمس على توفير التدريب المهني والتعليم وفرص العمل لآلاف النساء والفتيات في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن خلال البرامج المحلية التي يمولها مشروع المنظمات الخمس، تحصلت النساء والفتيات من كافة الأعمار على المهارات المطلوبة لأمنهن الاقتصادي ونمائهن الشخصي. واكتسبت النساء والفتيات الثقة للمشاركة على نحو أشمل في أنشطة مجتمعاتهن المحلية، وبالتالي التأثير في القرارات التي تمس حياتهن ورفاه أسرهن. وكان بناء قدرات النساء في مجتمعاتهن المحلية ولا يزال في صميم مهمة مشروع المنظمات الخمس وتعزز المنظمات بهذا الالتزام الطويل الأمد والمتواصل. وتعد الشراكة وتدعم على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية مبادرات الدعوة التي تحدث تغييراً إيجابياً في حياة النساء وأسرهن. وعلاوة على ذلك، ينفذ الأعضاء داخل منظماتهم برامج لنشر الوعي والدعوة والعمل على النهوض بوضع المرأة.

٣ - وكان على الكثيرات من النساء اللواتي ساعدتهن الشراكة أن يتولين مسؤولية ربات الأسر المعيشية وأن يصبحن معيلات لها ومعتنيات بالمرضى، وهي مهام لسن مؤهلات للقيام بها في كثير من الأحيان. وتقدم مشاريع المنظمات الخمس التدريب والدعم لتمكين النساء والفتيات من مواجهة هذه التحديات. وتؤمن الشراكة إيماناً راسخاً بتمكين النساء والفتيات من خلال التعليم والتدريب، وإتاحة فرص عمل فضلى لهن، واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهن الإنجابية وعدد الأطفال الذين يعتزمن إنجابهم والفترات الفاصلة بين ولادة وأخرى. ويشيد المشروع أيضاً بالتحاق أعداد متزايدة من الفتيات، سنة بعد سنة، بالمدارس الابتدائية في البلدان النامية، ويحث الحكومات الوطنية على بذل جهود متجددة لتوفير التعليم الثانوي لجميع الفتيات. ويدعو مشروع المنظمات الخمس الحكومات أيضاً إلى الالتزام جماعياً بالعمل مع القطاع الخاص من أجل زيادة نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرارات على جميع المستويات.

٤ - وتدرك شراكة المنظمات الخمس تمام الإدراك تعرض النساء والفتيات على المستوى العالمي للفقر والتخلف ونقص التعليم، وهي مشكلة تتفاقم في بعض المجتمعات بفعل النزاع المسلح والكوارث الطبيعية أو الكوارث صنع الإنسان، وبسبب عدم المساواة بين الجنسين وانتهاك حقوق الإنسان. وتدعم شراكة مشروع المنظمات الخمس بدون تحفظ إعلان الالتزام الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لعام ٢٠٠١ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد نص هذا الإعلان على التدابير الواجب اتخاذها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لكبح انتشار الإيدز والحد من أثره على المجتمعات. وتظهر التقارير أن عدد النساء اللواتي يعانين من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يفوق الآن عدد الرجال، وأن أعمار المصابين في ٤٠ في المائة من حالات الإصابة الجديدة تتراوح ما بين ١٥ و ٢٥ سنة وأن أغليتهم من النساء. ومما يثير القلق الشديد لدى شراكة مشروع المنظمات الخمس تأثير هذه الأرقام على الحياة الأسرية وعلى تنمية المجتمعات المحلية التي تعتبر النساء دعائمها الأساسية ويتولين الرعاية في الأسر، ويزيد دورهن في إعالتها.

٥ - ويساور مشروع المنظمات الخمس القلق من أن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في ظل المناخ الاقتصادي العالمي الحالي ينم عن تقلص في الالتزام والموارد على حد سواء. ويؤدي الركود الاقتصادي عالمياً إلى تقليص دخل الفقراء، مما يدفع بالمزيد من الأسر إلى الوقوع في براثن الفقر. وبالطبع فإن بعض الإنجازات التي تحققت لا يمكن التراجع عنها. فلا يمكن الرجوع إلى الدين الذي تم إلغاؤه، ولا يمكن الحرمان من التعليم الابتدائي الذي تم تحصيله. ويجب ألا تصرف المشاكل التي تعاني منها الكثير من الحكومات في الوقت الحالي النظر عن الجهود الطويلة الأمد التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - وتحت شراكة مشروع المنظمات الخمس الحكومات الوطنية على أن تواصل التركيز على الخروج من دائرة الفقر عن طريق تشجيع المبادرات الرامية إلى تمكين النساء وتوعيتهن بواسطة التعليم والتدريب المهني، مما يمكن الأسر من الازدهار والمجتمعات المحلية المستدامة من النمو. وتعد المساواة الجنسانية التي تقر بدور العناية التقليدي الذي تؤديه النساء، وتحترم هذا الدور وتقدره، أمراً ضرورياً لتشجيع تقاسم المسؤوليات داخل الأسر والمجتمعات المحلية. وسوف تتلاشى المكاسب التي تحققت بالفعل في إرساء هذه المساواة بين الجنسين في غياب الإرادة السياسية للدول الأعضاء وعدم الحفاظ على الموارد المالية.

٧ - وقد سلّم منهاج عمل بيجين بأن العنف ضد المرأة هو عائق أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلام. وحثت المنظمات غير الحكومية الأمم المتحدة على الإقرار بأن

العنف ضد المرأة يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وتقوم الحكومات حالياً، نتيجة لذلك، بسن تشريعات متعلقة بالعنف العائلي وإنشاء لجان من أجل التصدي للعنف ضد المرأة.

٨ - ودأب مشروع المنظمات الخمس على العمل مع طائفة واسعة من الشركاء من أجل النهوض بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، وتمكين المرأة ومساعدتها في الاستفادة من الفرص الاجتماعية والاقتصادية، بمنأى عن العنف والفقر والتمييز. والنظام بشكله الحالي عاجز ببساطة عن تحقيق نتائج فعالة من أجل تحسين حياة النساء في جميع أرجاء العالم. وهو بحاجة ماسة إلى التحسين والتعزيز.

٩ - وتعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالاقتران مع بروتوكولها الاختياري، التي تخول اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الاستماع إلى الشكاوى التي يقدمها الأفراد بشأن انتهاك حقوقهم، إحدى اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان، وأداة قيّمة لتنفيذ الأحكام الواردة في منهاج العمل بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. وقد صدق ١٨٦ بلداً حتى الآن على الاتفاقية و صدق ٩٩ من تلك البلدان على بروتوكولها الاختياري. ويوافق عام ٢٠١٠ الذكرى السنوية الحادية والثلاثين للاتفاقية والذكرى السنوية الحادية عشرة لبروتوكولها الاختياري.

١٠ - وتتيح الذكرى السنوية الحادية والثلاثون للاتفاقية الفرصة للاحتفال بالتصديق العالمي تقريباً عليها، وكذلك بالتقدم الذي أحرز مؤخراً على المستويات الوطنية في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق المكاسب الحقيقية لحقوق النساء والفتيات على صعيد عملي ويومي. وبسبب هذه الاتفاقية وأحكام منهاج عمل بيجين، باتت لعدد من البلدان اليوم خطط عمل وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة. كما يجري حالياً اعتماد القوانين والسياسات لتعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة وحقوقها في مجالات حيوية مثل العمالة اللائقة والحصول على القروض والوصول إلى الأسواق. غير أنه يتعين بذل المزيد من الجهود في هذا الشأن. ويتعين أن تقدم القيادة التي اتضحت بالفعل منهجاً لدعم الدول التي تفتقر إلى المعارف أو الالتزام أو الإطار القانوني من أجل التنفيذ التام للاتفاقية في المناطق المشمولة بولاياتها.

١١ - ويشدّد مشروع المنظمات الخمس بالتالي على أهمية الاتفاقية بالنسبة إلى النساء والدول في هذه الذكرى السنوية الحادية والثلاثين، ويدعو جميع الدول الأعضاء والدول التي تتمتع بمركز مراقب إلى التصديق على الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري بدون تحفظ، للعمل على تحقيق هدف التوصل إلى عالم خال من العنف ضد المرأة، على النحو الذي يتوخاه برنامج عمل بيجين.

١٢ - ويؤيد مشروع المنظمات الخمس الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها التاريخي الذي اتخذته بالإجماع بشأن الاتساق على نطاق المنظومة، وهو القرار ٣١١/٦٣، الذي سيؤدي إلى إنشاء كيان قوي وموحد لحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بقيادة وكيل للأمين العام.

١٣ - ويطلب مشروع المنظمات الخمس، اعترافاً منه بأن الذكرى السنوية الخامسة عشرة للمؤتمر العالمي الرابع التاريخي المعني بالمرأة (بيجين + ١٥) باتت على قاص قوسين أو أدنى دون أن يتحقق بعد الكثير من وعود المؤتمر بأن يتحقق تقدم واضح نحو تشكيل الكيان الجنساني الجديد بحلول موعد الاستعراض الذي تجريه لجنة وضع المرأة في نيويورك في آذار/مارس ٢٠١٠. وإننا نحث الدول الأعضاء على الموافقة بدون المزيد من الإبطاء على مقترح والتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل العالقة مثل إدارة الكيان الجديد. ونطلب بإلحاح أن تعهد البلدان المانحة بتقديم مبالغ مالية كبيرة للتمكين من تحقيق هدف المليار دولار من أجل دعم العمليات الميدانية القوية المقترحة التي يجب أن يضطلع بها هذا الكيان في حال أريد للوعد التي قطعتها الحكومات والأمم المتحدة بشأن تحقيق النتائج على أرض الواقع لصالح المرأة أن تتحقق.

١٤ - وإننا ندرك الدور الحيوي الذي لطالما اضطلعت به منظمات المجتمع المدني في عمل الأمم المتحدة المتعلق بحقوق المرأة، ونحث الدول الأعضاء والأمين العام على الالتزام بالمشاركة المنهجية والمستمرة للمجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية، في كل مرحلة من مراحل هذه العملية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية.

١٥ - ونشدد على ضرورة أن تكون هناك مشاركة منهجية وبناءة لممثلي المجتمع المدني في هيكل إدارة الوكالة النسائية الجديدة، وكذلك في عملياتها بغرض خدمة المرأة أينما كان. واقترحت الحملة من أجل إصلاح هيكل المساواة بين الجنسين، اعترافاً منها بالأهمية الحاسمة للاستفادة من الخبرة الشعبية للمنظمات غير الحكومية، إنشاء هيئات استشارية للمجتمع المدني على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وطلبت أن توضع آلية من أجل استمرار إسهامات المنظمات غير الحكومية في إدارة الكيان الجنساني الجديد.

١٦ - ويدعو مشروع المنظمات الخمس الأمين العام إلى اختيار قائد قوي يتمتع بقسط وافر من الاعتبار والكفاءة والمصداقية والخبرة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة من أجل كفالة تمتعه بالمركز الضروري للتمثيل واتخاذ القرارات على أعلى المستويات ودفع جدول أعمال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قدماً على نحو فعال. وينبغي أن يشجع الكيان الجديد تعميم مراعاة المنظور الجنساني عن طريق إدماج المساواة بين الجنسين

وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في المشاريع القطرية النموذجية للأمم المتحدة وفي جميع عمليات إصلاح الأمم المتحدة. وإننا نطلب بأن يجري اختيار وكيل للأمين العام قبل انعقاد المفاوضات الحكومية الدولية المقرر إجراؤها في آذار/مارس ٢٠١٠، وفقاً لمعايير الاختيار التي وضعتها الحملة من أجل إصلاح هيكل المساواة بين الجنسين لتلك الوظيفة.

١٧ - وفي الختام، يدعو مشروع المنظمات الخمس أيضاً القيادة المتمثلة في الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والدول الأعضاء إلى تيسير العملية الحكومية الدولية على نحو عاجل إنما يتسم بالفعالية بغرض تدشين الكيان الجديد للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠١٠.